ورقة مناقشة 2

إنهاء الاستعمار في مجال تمويل التعليم والمساعدات المقدمة للتعليم

أ. مقدمة

يعتبر تمويل التعليم أنه أحد الالتزامات المركزية للدولة، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICECSR) واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، تؤكد جميعها على الحق في التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، والحق في التعليم المتاح عالمياً والمجاني بشكل تدريجي في المرحلة الثانوية، والحق في التعلم مدى الحياة من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وحتى سن البلوغ، والحق في التعليم الجيد، والحق في التعليم دون تمييز الذي يلبي احتياجات الفئات الأكثر تهميشاً.

وهذا يوضح ما يلي: (1) يجب أن يكون التعليم متاحًا ويمكن الوصول إليه من قبل الجميع؛ (2) يجب توفير التعليم مجانا (على الأقل لمستوى التعليم الأساسي وتدريجيًا للجميع) وبدون تمييز؛ (3) يجب أن يكون تعليم ذو نوعية جيدة؛ و(4) ويجب أن يستجيب ويساهم في سياقه الاجتماعي.[1]

وعلى الرغم من المراجع المعيارية، فمن الواضح أن تمويل التعليم عبارة عن ديون مستحقة، وأن عددًا لا يحصى من البلدان لا يمكنه تخصيص الميزانية التي تتطلبها أنظمتها التعليمية.

ولا يمكن تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 دون زيادة كبيرة في التمويل وأن تكون موجهة بشكل جيد، لا سيما في تلك البلدان الأبعد عن تحقيق التعليم الجيد للجميع على جميع المستويات. ولذلك، فإن الالتزام بالمعايير الدولية والإقليمية لتخصيص ما لا يقل عن 4-6٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي و/أو 15-20٪ على الأقل من إجمالي الإنفاق العام على التعليم هو أمر ملح للغاية. كما تدعو المعايير الدولية البلدان المتقدمة إلى تحقيق هدف تقديم 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية[2].

ولطالما كان الكفاح من أجل تمويل التعليم في قلب أعمال الحملة العالمية للتعليم وهو جزء من الإجراءات الإستراتيجية للغالبية العظمى من أعضائها. وإن الجمعية العالمية تعتبر فرصة مثالية لتجديد هذا الالتزام.

ب. تحليل السياق وكيف يرتبط ذلك بالحملة العالمية للتعليم

في ضوء تزايد الخصخصة والمتاجرة في التعليم وتسليع التعليم، فقد اصبحت نظم التعليم غير منصفة بشكل متزايد مما يعمق الإستبعاد الاقتصادي الأوسع، وبالتالي يهدد التقدم نحو توفير التعليم العام المجاني الجيد للجميع. ومن وجهة نظر تمويل التعليم، فإن تقدير فجوة التمويل السنوية للوصول إلى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في البلدان متدنية الدخل والبلدان ذات

[1] الحملة العالمية للتعليم. مسائل التمويل. مجموعة أدوات حول التمويل المحلي للتعليم، ص. 22
[2] إعلان وإطار عمل إنتشون

الدخل المتوسط الأدنى هو 148 مليار دولار[3]. وهناك مخاطر تكاليف إضافية بسبب إغلاق المدارس المرتبط بكوفيد-19 زادت من فجوة التمويل هذه بنسبة تصل إلى الثلث أو ما بين 30-45 مليار دولار أمريكي[4]. وفي ضوء هذه المخاطر المتزايدة هناك حاجة ملحة للمجتمع المدني وخاصة للحملة العالمية للتعليم لضمان المساءلة فيما يتعلق بتمويل التعليم ليصل إلى أكثر الفئات تهميشًا وأن هذه الموارد يتم استخدامها لتعزيز أنظمة التعليم العام المجانية لصالح الجميع.

ويجب أن تستجيب مشاركة الحملة العالمية للتعليم بشكل استراتيجي للمخاطر والفجوات والتهديدات المختلفة بحيث تتم معالجة الجوانب المختلفة التي يتعرض فيها تمويل التعليم للخطر. وقد حددنا احتياجات هائلة من حيث التمويل المحلي (بما في ذلك العدالة الضريبية) والمعونة الدولية والمديونية المتزايدة والخصخصة. وتتطلب كل هذه المساحات استجابات مختلفة ومركزة، على الرغم من أن التجربة تشير إلى أن النهج المنسق والنظامي يؤدي إلى نتائج إيجابية.

وسمحت العملية المدرجة في قمة تحويل التعليم الخاصة بالحملة العالمية للتعليم بالمشاركة بنشاط في إعداد ورقة مناقشة مسار العمل الخامس[5]، والتي تحتوي على نهج شامل للمشكلات الأكثر إلحاحًا في تمويل التعليم وتطلق دعوة لحشد المزيد من الموارد من أجل زيادة الإنصاف وكفاءة الإنفاق على التعليم وبناء بيانات أقوى ودقيقة لتمويل التعليم والمساءلة.

وتشترك كل هذه المشاكل في الحاجة إلى العمل على إنهاء الاستعمار في مجال تمويل التعليم.

وعلى الرغم من أن إنهاء الاستعمار ليس مفهومًا جديدًا في المناطق التي يعمل فيها أعضاء الحملة العالمية للتعليم، إلا أن تطبيقه في السياسات المالية مهم جدًا من أجل التغلب على العلاقات الاستعمارية التي لا تزال تلقي بثقلها على البلدان النامية.

ولسوء الحظ، تستمر الرؤى الاستعمارية في تقديم تفسيرات خاطئة حول طبيعة المشاكل المالية مما يؤدي إلى الاعتقاد بأن ندرة الموارد تعزى إلى عدم قدرة الناس على حل مشاكلهم الوطنية والتي كثيرا ما تقترح اللجوء للمساعدة الدولية بوصفها علاج لجميع مشاكل الميزانية المحلية، وبالتالي إخفاء طموحات العمل والهيمنة السياسية وراءها.

ومن الضروري الإصرار على عدم طلب المساعدة والتعاون الدوليين لتحديد مضامين السياسات العامة في البلدان النامية. ويمكن أن تكون الإجراءات الموجهة نحو المانحين والموجهة نحو المعونة أمثلة على الاستعمار، عندما لا تفرض برامجهم شروط الدفع فحسب، بل أيضًا تفرض الطريقة التي ينبغي بها استثمار الموارد.

وفي بعض الحالات، يكون فرض هذه الأمور بطريقة دراماتيكية لدرجة أنه حتى البلدان المتلقية تضطر إلى شراء السلع والخدمات من مقدمي الخدمات من الدول المتعاونة أو المانحة.

ج. القضايا الرئيسية التي يتعين على أعضاء الحملة العالمية للتعليم النظر فيها

[3] https://www.developmentaid.org/api/frontend/cms/file/2020/09/374163eng.pdf

[4] https://www.developmentaid.org/api/frontend/cms/file/2020/09/374163eng.pdf

[5] https://transformingeducationsummit.sdg4education2030.org/AT5DiscussionPaper

لا ينبغي فصل تمويل التعليم عن أهداف التعليم. ولا يكفي زيادة ميزانيات المدارس إذا لم يؤدي ذلك إلى جعل الاستثمار ديمقراطيا. ومن ثم، فإن حساسية الميزانية[6] هي عنصر إرشادي لسياسات التعليم وتعني ضمنا إعطاء الأولوية للاستثمارات في تلك الفئات السكانية التي تم استبعادها تاريخيا.

وإن الزيادة في تمويل التعليم لا تكفي بحد ذاتها لكسر حلقات الإقصاء إذا لم تكن موجهة بوعي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التعليم. ويجب أن يكون لتمويل التعليم توجه سياسي، ولهذا من الضروري تطوير أنظمة المراقبة وتحليل البيانات لتوجيه سياسات التعليم.

وقد أطلقت الحملة العالمية للتعليم مرصد تمويل التعليم (EFO)، وهو آلية متعددة الأبعاد سيكون لها امتداد عالمي وتوفر فرصة غير مسبوقة من المجتمع المدني لتكوين وجمع الرؤى والموارد القائمة على الأدلة لتقديم حملات وطنية شاملة بشكل فعال استجابة لأزمات التمويل المستمرة في التعليم.

ويجب أن ينخرط الكفاح من أجل تمويل التعليم في المبادرات الأخرى المتعلقة بتخفيف الديون و/أو إلغائها والعدالة الضريبية واحتواء أصحاب المصلحة المتعددين وسيطرة الشركات على مجالات السياسات العامة.

د. أسئلة إرشاديه لدعم المناقشة

كيف يمكن للحملة العالمية للتعليم تحسين المشاركة/التنسيق مع حركات منظمات المجتمع المدني الأخرى

ما هي المبادرات الخاصة بمشاركة الممارسات الجيدة التي تود التوصية بها؟

ما هي استراتيجيات مراقبة تمويل التعليم والمساءلة التي يمكن أن تراعيها الحملة العالمية للتعليم؟

[6] مسائل التمويل الخاصة بالحملة العالمية للتعليم. تقدم مجموعة أدوات حول التمويل المحلي للتعليم "شرحًا شاملاً لخطة S4، بما في ذلك حساسية ميزانية التعليم.